

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية:
"تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر
والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال
والهيئة الدولية للخدمات العامة، وهي منظمات غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية العاملة من خلال حقوقها في العمل والتعليم والاستثمار العام

تقر الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال والهيئة الدولية للخدمات العامة بمساهمة المرأة في زراعة الغذاء وتجهيزه وإعداده، ولا سيما مساهمة المرأة في المزارع الأسرية لضمان الأمن الغذائي في العالم، الذي يعد أمراً رئيسياً، علماً أنه يوجد بليون شخص يعانون حالياً من الجوع. ونرحب باتخاذ تدابير لكفالة حصول المرأة على الأرض وامتلاكها وعلى الائتمان والتكنولوجيا، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق، واتخاذ جميع التدابير التي تمكنها وتساعدها في القضاء على الفقر والجوع. كما يتعين معالجة أوضاع المرأة الريفية العاملة، ولا سيما في مجال الزراعة، التي يتجاهلها غالباً الباحثون والأكاديميون وصانعو السياسات والمشرعون. وتدعو حركة نقابات العمال العالمية إلى اتخاذ تدابير محددة لضمان التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجميع النساء العاملات الريفيات، بما في ذلك حصولهن على المنافع العامة، والحماية القانونية والاجتماعية، والاستثمار العام في البنية التحتية الاجتماعية والمادية وتقديم الخدمات بفعالية. وهذا ما تمسّ إليه الحاجة: فمن بين الـ ١,٤ بليون شخص يعانون من فقر مدقع (أي يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم)، يعيش بليون منهم في المناطق الريفية.

عمالة المرأة في الزراعة

لا تزال الزراعة تشكل قطاع عمالة كبير. ففي عام ١٩٩١، كان ٤٥,٢ في المائة من مجموع العمالة ينحصر في الزراعة، لكن بحلول عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة لتصبح ٣٤,٩ في المائة. وتشكل المرأة ٤١,٣ في المائة من مجموع العمالة، وتعمل في جميع القطاعات الزراعية. فهي تعمل كعاملة يومية، وعاملة موسمية وعاملة مهاجرة، في المزارع ومستودعات التعبئة والبيوت الزجاجية ومخازن التبريد، مع أن نسبة القوة العاملة التي تشكلها تتباين في غالب الأحيان ويتم تصنيف الوظائف حسب نوع الجنس. ففي قطاع الشاي الذي يستخدم ملايين العمال في العالم، تشكل المرأة أكبر شريحة من القوة العاملة. وفي صناعة الموز ينحصر عملها أساساً في المستودعات. أما في صناعات المحاصيل الجديدة، مثل الأزهار المقطوفة والبستنة المعدة للتصدير، فإن المرأة تشكل غالبية القوة العاملة في مجالي الحصاد والتعبئة.

ملاحظة: أُعدَّ هذا البيان بالشراكة مع الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ ورابطات العمال ذات الصلة، وهي منظمة مدرجة في القائمة.

التحديات الراهنة

مما يؤسف له أن الزراعة تتسم بالافتقار الشديد إلى توفر فرص العمل اللائق. ففي غالب الأحيان، يحرم العاملون في الزراعة حتى من الحصول على حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بشأن حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال التمييز، والمساواة في العمل والقضاء على عمالة الأطفال والعمل بالسخرة والعمل القسري. بالإضافة إلى ذلك، استناداً إلى تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨ المعنون "تعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر"، فإن تفتيش العمل غالباً ما يكون معدوماً أو ضعيفاً.

وتواجه المرأة على وجه الخصوص عدم المساواة عندما تحاول الحصول على عمل لائق. فعلى سبيل المثال، بسبب ممارسات أرباب العمل الذين يقدمون للنساء عقوداً قصيرة الأجل و/أو يطلبون منهن إجراء اختبار للحمل قبل منحهن الوظيفة، لا تستطيع المرأة العاملة ممارسة حقها في الحصول على استحقاقات الأمومة.

وبالإضافة إلى الأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة كمديرة منزل ومقدمة للرعاية الأسرية، وكمُنظمة ومقدمة للخدمات المجتمعية وفي الاقتصاد، فإن لدى المرأة الريفية العاملة بوجه خاص أطول يوم عمل. إذ إن عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات الأسرية بين المرأة والرجل، وعدم توفر الخدمات العامة الجيدة، تؤدي إلى أن تعمل المرأة ساعات طويلة جداً في العمل المأجور وغير المأجور ويحدّ من قدرتها على الحصول على العمل مأجور.

ويعدّ تدني نسبة مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار في المناطق الريفية، مشكلة أكثر حدة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، التي لا بد أن يؤدي إلى حدوث تحيزات في الأولويات والسياسات والبرامج.

علاوة على ذلك، تعد الزراعة واحدة من أكثر الصناعات خطورة. إذ إن الإصابات والوفيات شائعة، التي غالباً ما تؤدي إلى العجز أو الوفاة، وتساهم في زيادة فقر الأسر. وغالباً ما تصاب العاملات في المستودعات وفي قطاف الأزهار باضطرابات في أطرافهن العلوية بسبب العمل المتكرر وسوء ظروف أماكن العمل.

وتشير الأدلة التي جمعتها نقابات العمال إلى انتشار التحرش الجنسي على نطاق واسع، لا سيما عندما تعمل المرأة بموجب عقد مؤقت أو بالقطعة. وفي كثير من الأحيان، يطلب أرباب العمل الحصول على خدمات جنسية قبل تحديد العقد و/أو تسديد كامل المستحقات.

وينتشر استخدام عمالة الأطفال في المناطق الريفية على نطاق واسع، لأن الزراعة تُعدّ أكبر مستخدم للعمالة بين جميع القطاعات. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ٦٠ في المائة من مجموع عمالة الأطفال تكمن في قطاع الزراعة، مما يعني أن ١٣٢ مليون فتاة وفتى تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ عاماً يعملون في الزراعة، يؤدون غالباً أعمالاً خطيرة على صحتهم و/أو تعيق مسيرة تعليمهم.

ويتعين معالجة مسألة النقص الشديد في توفر فرص العمل اللائق للعاملين والعاملات الريفيين، بالإضافة إلى وجود عمالة الأطفال، بشكل فعال في مجال العمالة الريفية ووضع برامج وسياسات للحد من الفقر.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحظى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين الريفيين بالأولوية. وهي خطوة هامة نحو إضفاء الطابع الرسمي على وضعهم في العمل. ويجب على لجنة وضع المرأة أن تعرب عن تأييدها لاستنتاجات المناقشة العامة لمنظمة العمل الدولية بشأن الحماية الاجتماعية التي اتخذت خلال الدورة المائة التي عقدها مؤتمر العمل الدولي وتقرير الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية، التابع لمنظمة العمل الدولية برئاسة ميشيل باتشيليت، بعنوان "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة للجميع". ويتعين على الحكومات وضع الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، بدعم تقني من منظمة العمل الدولية، للتأكد من إدراج العاملات الريفيات بصورة فعالة. ويعد دور الشركاء الاجتماعيين على درجة كبيرة من الأهمية في وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية للمرأة العاملة الريفية.

تمكين المرأة الريفية من خلال الاستثمار العام

كان للخصخصة والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية تأثير شديد على حياة المرأة في المناطق الريفية. وبسبب دورها المحدد في الإنتاج والإنجاب، ومكانتها داخل المجتمع، كانت المرأة الريفية من بين أكثر الفئات تضرراً بسبب التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، حيث تم تحويل تكاليف كبيرة من الدولة إلى الأسرة المعيشية.

وتوجد مناطق ريفية قليلة تتم فيها تلبية الطلب على الخدمات والرعاية الصحية، بما في ذلك الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمياه ومرافق الصرف الصحي وخدمات النقل والحصول على إمدادات الطاقة من خلال الأحكام القائمة. نتيجة لذلك، اضطرت المرأة الريفية إلى تحمل أعباء متزايدة من العمل غير المأجور (مهام الرعاية، وتوفير الطعام والماء وجمع الحطب، وما إلى ذلك). ووجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن المرأة الريفية في أفريقيا تمضي ٦٥ في المائة من وقتها في سيراً على القدمين.

وتشير الدراسات إلى أن النساء يعملن أكثر من الرجال من ١٢ إلى ١٣ ساعة في الأسبوع. وقد تؤدي التحسينات المدخلة على البنية التحتية الريفية، مثل توفير المياه النقية بأسعار مقبولة، ومرافق الصرف الصحي والطاقة بالقرب من المنزل، وتوفير وسائل نقل متيسرة وبأسعار معقولة إلى تحسين "الافتقار إلى الوقت" للمرأة الريفية.

كما يعد توفير الخدمات العامة في المناطق الريفية عاملاً أساسياً في توفير فرص عمل جيدة للنساء والرجال، والتنمية الريفية وتوسيع الحماية الاجتماعية، التي لا تزال غير متوفرة أو غير كافية في المناطق الريفية.

ولاحظ توافق آراء مونتييري أن الاستثمارات في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، بما فيها برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي، التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتشمل القطاع الريفي بشكل كامل، حيوية لتمكين الناس من التكيف والاستفادة من الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة.

وأكد مشروع ألفية الأمم المتحدة على أهمية توسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات العامة في المناطق الريفية والبنية التحتية الحيوية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التعليم عامل أساسي لتمكين الفتيات والنساء في المناطق الريفية

ثمة اتفاق عام بأن تمكين النساء والفتيات اقتصادياً وسياسياً من خلال التعليم عامل أساسي للتنمية. ويعد تعليم النساء والفتيات الوسيلة الأكثر نجاعة للقضاء على عمالة الأطفال، وأفضل علاج لمنع زواج الأطفال وأفضل دواء لتحسين صحة الأم.

وعلى الرغم من فوائد التعليم الواضحة، تشير البيانات إلى أن الفتيات الفقيرات بشكل خاص في المناطق الريفية واللاتي ينتمين إلى الأقليات العرقية والشعوب الأصلية يعانين من أدنى مستويات التعليم والأمية: إذ تفاقم المناطق الريفية من الثروات والفوارق بين الجنسين، مما يعكس تأثير المواقف الثقافية والعبء غير المتكافئ للعمالة المنزلية. واستناداً إلى تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠١٠، فإن الفقر والتمييز بين الجنسين بين الشعوب الأصلية يفاقمان من الحرمان من التعليم. وفي رسالتها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠١١، قالت المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إن ثلثي الأشخاص الأميين الكبار البالغ عددهم ٧٩٦ مليون شخص في العالم هم من النساء.

النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والبيئة

تتعرض حياة النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية ومصدر رزقهن للتهديد المباشر بسبب تغير المناخ، وتدهور البيئة، والعسكرة، والتمييز العرقي والديني والسياسات الاقتصادية التي تجعل زراعة الكفاف على نطاق صغير غير مستدامة.

وتتأثر النساء بشدة أكبر للكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة وهنّ أكثر عرضة لخطر التعرض لها، بما في ذلك أثناء الجهود المبذولة للاستجابة للكوارث وبعدها. إن استبعاد المرأة من عملية صنع القرار، ومحدودية فرص الحصول على الموارد والسيطرة عليها تعيق من حصولها على حقوقها. وفي حالة تغير المناخ، فإن ذلك يعني أن صوت المرأة غائب عن القرارات المتعلقة بالإدارة البيئية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والعواقب البعيدة المدى التي تؤثر على رفاه المرأة وأسرقتها وعلى استدامة مجتمعاتها المحلي. لذلك من المهم التعبير عن الدور الهام للنساء الريفيات والنساء من الشعوب الأصلية وقدرتهن على رعاية منظومة بيئية مستدامة.

عاملات المنازل الريفيات

تعمل ملايين النساء عاملات في المنازل. ففي المناطق الريفية من الشائع أن تقدم زوجة العامل الزراعي أو طفلته "المساعدة" في منزل رب العمل. ولا يُعترف بعملهن، ويتم تجاهلهن، خاصة لأنه يتم في منازل خاصة.

وتتحقق الحكومات في توفير الحقوق والمزايا التي يتمتع بها العمال الآخرون للعاملات في المنازل. ونجحت اتحادات نقابات العمال العالمية في حملتها لاعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٩ الجديدة، وهي الاتفاقية بشأن العمل اللائق للعمال المتزليين في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، ستهدف حملة "12 by 12" إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ وتنفيذها في ١٢ بلداً.

الاستنتاجات

تدعو الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة، بدعم من الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ ورابطات العمال ذات الصلة، الدول الأعضاء في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى:

- كفالة دمج مفهوم العمل اللائق وخلق فرص عمل لائق في استراتيجيات التنمية الريفية؛
- استعراض وتوسيع وتنفيذ التشريعات الوطنية بصورة فعالة التي تغطي جميع العاملين الريفيين، بمن فيهم العاملين الزراعيين، والتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها، بما في ذلك: اتفاقية المزارع (رقم ١١٠)؛ واتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، (رقم ١٣١)؛ واتفاقية تفتيش العمل (الزراعة) (رقم ١٢٩)؛ والاتفاقية بشأن منظمات العمال الريفيين (رقم ١٤١)؛ والاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية (رقم ١٥٦)، واتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (رقم ١٣٨)؛ واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم ١٨٢)؛ واتفاقية حماية الأمومة (رقم ١٨٣)؛ واتفاقية السلامة والصحة في الزراعة (١٨٤)؛ واتفاقية العمل اللائق للعمال المتزليين (رقم ١٨٩).
- تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية (بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً)؛
- تحديد الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بدعم تقني من منظمة العمل الدولية للتأكد من إدماج النساء العاملات الريفيات بالفعل؛
- كفالة دمج الميزة المراعية للمنظور الجنساني وتعميم المنظور الجنساني وسياسات العمالة التي تراعي المساواة بين الجنسين بصورة منهجية في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج وميزانيات التنمية الريفية؛
- تعزيز تفتيش العمل في المناطق الريفية؛
- وضع استراتيجيات اتصال مبتكرة لكفالة أن تدرك المرأة الريفية العاملة حقوقها، لا سيما في مجال حقوق الأمومة؛
- كفالة توفير تعليم عام مجاني جيد مع مرافق ملائمة، ومعلمين مؤهلين، ومرافق صرف صحي جيدة والنقل الآمن، من أجل زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإبقاء الفتيات في المدارس والحد من عمالة الأطفال. وتقديم حوافز للأسر لإرسال بناتها إلى المدرسة، والمناهج والكتب المدرسية المراعية للفوارق بين الجنسين، وتوفير الفرص لمواصلة التعليم والتدريب، والوصول والدخول إلى سوق العمل؛

- تقديم حوافز للمعلمات المؤهلات للعمل في المناطق الريفية والنائية واتخاذ تدابير لضمان سلامتهن؛
 - تطوير ودمج فرص التدريب المهني والتعليمي والمؤهلات التعليمية في المناطق الريفية وتعزيز فرص العمل التي تشكل رابطة معترف بها بين العمالة الريفية والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛
 - إنشاء عمليات تشاورية تدعو إلى الحوار الاجتماعي مع نقابات العمال، وخلق فرص للمرأة الريفية لتشارك مشاركة كاملة وفعالة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك التخطيط للتنمية.
-